ج01/ س(10/19)/11- ق(0434)

الأمانة العامة

أمانة شؤون مجلس الجامعة

القرار رقم 8454 الصادر عن

مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري

في دورته غير العادية

القـاهرة

السبت: 12 أكتوبر/ تشرين أول 2019

العدوان التركي على سوريا

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته غير العادية المنعقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2019/10/12،

- إذ يؤكد على قراراته على مستوى القمة حول تطورات الأزمة السورية وآخرها قرار قمة تونس رقم 758 د.ع (30) بتاريخ 2019/3/31،
- وإذ يستذكر ويؤكد على القرارات الصادرة عنه حول الانتهاكات التركية للسيادة العراقية وآخرها القرار رقم 8418 د.ع (152) بتاريخ 2019/9/15،
- وإذ يؤكد على أهمية الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، ويشدد على كافة قراراته حول الحل السياسي لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، باعتباره السبيل الوحيد لحل الأزمة السورية وإنهاء معاناة أبناء الشعب السوري الشقيق،
- وبناءً على مداخلات السادة أعضاء الوفود والسيد الأمين العام،

يقـــرر:

1- إدانة العدوان التركي على الأراضي السورية باعتباره خرقاً واضحاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الحفاظ على وحدة واستقلال سوريا، وخاصة القرار رقم 2254، ويعتبره تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي وللأمن والسلم الدوليين، ويؤكد على أن كل جهد سوري للتصدي لهذا العدوان والدفاع عن الأراضي السورية هو تطبيق للحق الأصيل لمبدأ الدفاع الشرعي عن النفس وفقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

2- المطالبة بوقف العدوان وانسحاب تركيا الفوري وغير المشروط من كافة الأراضي السورية، والتأكيد على أن هذا العدوان على سوريا يمثل الحلقة الأحدث من التدخلات التركية والاعتداءات المتكررة وغير المقبولة على سيادة دول أعضاء في جامعة الدول العربية.

3- الرفض القاطع لأي محاولة تركية وكل المحاولات الأخرى المستهدفة فرض تغييرات ديموغرافية في سوريا عن طريق استخدام القوة في إطار ما يسمى " بالمنطقة العازلة"، باعتبار أن ذلك يمثل خرقا للقانون الدولي يتعين على المجتمع الدولي مواجهته ومنعه،

ويشكل تهديداً خطيراً لوحدة سوريا واستقلال أراضيها وتماسك نسيجها الاجتماعي، والتأكيد على ضرورة احترام القانون الدولي.

4- تحميل تركيا المسئولية كاملة عن أي تداعيات لعدوانها على تفشي الإرهاب أو عودة التنظيمات الإرهابية – بما فيها تنظيم داعش الإرهابي– لممارسة نشاطها في المنطقة، ومطالبة مجلس الأمن، وبصفة خاصة الدول دائمة العضوية، باتخاذ كل ما يلزم من تدابير وبشكل فوري لضمان قيام تركيا بتحمل مسئوليتها فيما يتعلق بعدم السماح بتسلل المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى خارج سوريا، أو إعادة بناء قدراتهم داخلها، ما سيقوض ما تحقق من انتصارات على الإرهاب ويهدد الأمن الإقليمي والدولي.

5- تجديد التأكيد على وحدة واستقلال سوريا والتشديد على أهمية البدء الفوري في المفاوضات السياسية تحت رعاية الأمم المتحدة، خاصة في إطار اللجنة الدستورية التي أعلن عن إنشائها مؤخراً، لتطبيق العناصر الواردة في قرار مجلس الأمن رقم 2254 والتوصل لتسوية سياسية للأزمة السورية وإنهاء معاناة أبناء الشعب السوري، والتشديد على أن لا حل عسكريا للأزمة، وضرورة اعتماد المسار السياسي سبيلا وحيدا لتسويتها وحل جميع تداعياتها وبما يضمن التزام القانون الدولي، ويحقق أمن سوريا وأمن جوارها ودول المنطقة، ويؤدي إلى خروج جميع القوات الأجنبية من سوريا، ويسمح باستعادة سوريا دورها في منظومة العمل العربي المشترك.

6- مطالبة مجلس الأمن الدولي باتخاذ ما يلزم من تدابير لوقف العدوان التركي والانسحاب من الأراضي السورية بشكل فوري، وحث كافة أعضاء المجتمع الدولي على التحرك في هذا السياق، مع العمل على منع تركيا من الحصول على أي دعم عسكري أو معلوماتي يساعدها في عدوانها على الأراضي السورية.

7- تكليف الأمين العام لجامعة الدول العربية بإجراء اتصالات مع سكرتير عام الأمم المتحدة، لنقل مضمون قرار مجلس الجامعة وتوزيعه على أعضاء الأمم المتحدة كوثيقة رسمية، والنظر – بالتنسيق مع العضو العربي بمجلس الأمن – في ترتيب زيارة لوفد وزاري عربي مفتوح العضوية إلى المجلس لمتابعة الأمر والعمل على وقف العدوان التركي على الأراضي السورية.

8- النظر في اتخاذ إجراءات دبلوماسية واقتصادية واستثمارية وثقافية وسياحية وفيما يتعلق بالتعاون العسكري لمواجهة العدوان التركي.

9- تكليف المجموعة العربية في نيويورك ببحث سبل التصدي للعدوان التركي داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، ورفع توصياتها لمجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن في أسرع وقت ممكن.

10- تشكيل لجنة عربية لمتابعة "التدخلات التركية في الدول العربية" ورفع توصياتها لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

11- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ القرار وتقديم تقرير إلى المجلس في دورته العادية المقبلة بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

(ق: رقم 8454 – د.غ.ع – ج 2 – 2019/10/12)

- "مع تأكيد دولة قطر موقفها الثابت بالحفاظ على سيادة سوريا إلا أن الزخم والهبة الملحوظة، من جانب الأمانة في الدعوة لعقد هذا الاجتماع، نفتقدهما بالنسبة لدول عربية شقيقة تنتهك فيها الشرعية والسيادة، إما بقوات خارجة عن الشرعية تارة وإما بقوات ممولة، بكل أسف، من دول عربية تارة أخرى، ومن غير طلب من الحكومة الشرعية، دون أن يحرك مجلسنا ساكنا بشأنها وتبرير تدخل دول عربية في الشؤون الداخلية لدول عربية أخرى تحت ذريعة حماية نفسها من الإرهاب، وتجريم ذلك على دول أخرى يجعلنا أمام سياسة ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين" وعليه فإن دولة قطر تسجل تحفظها على القرار وتطلب تذييله بنص هذا التحفظ.

- تتحفظ جمهورية الصومال الفيدرالية على القرار.